دراسة تحليلية للصناعات الصغيرة في العراق للمدة 1995 – 2014

م. صابر محمد زهو علي	L.Saber Mohammed Zhou
كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة تكريت	Administration & Economic College/ Tikrit University
s.m.z59.smzgc0@gmail.com	

الملخص

اهتم البحث بدراسة الصناعات الصغيرة في العراق من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية ، والتوزيع الجغرافي لها حسب المحافظات العراقية ، حيث انطلق البحث من فرضية مفادها ان الصناعات الصغيرة لم تتطور طيلة مدة البحث بمؤشر عدد المنشآت والاهمية النسبية في الصناعة التحويلية بمؤشر القيمة المضافة وعدد العمال ، وهناك عدم استقرار في نمو المؤشرات الاخرى ، ، كما يهدف البحث الى التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في العراق ، واهميتها على مستوى الدول المتقدمة والنامية ، ولتحقيق فرضية وهدف البحث تم تقسيمه الى اربعة مباحث ، تناول المبحث الأول بعض المحاور الأساسية للصناعية الصغيرة والمبحث الثاني السياسات الداعمة ومجالات عمل الصناعات الصغيرة في العراق والمبحث الثالث تحليل مؤشرات المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق والمبحث الرابع التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق حسب المحافظات . واهم الاستنتاجات التي خلص البحث اليها هي ان للصناعات الصغيرة اهمية كبيرة على مستوى الدول المتقدمة والنامية ، وان المؤشرات المدروسة جاءت مطابقة لفرضية البحث ، اما اهم التوصيات فكانت تشكيل مؤسسة على مستوى العراق تعنى بشؤون ومتابعة الصناعات الصغيرة (حاضنات الاعمال) ولها فروع في كافة المحافظات .

الكلمات المفتاحية : الصناعات الصغيرة ، مؤشر انتاجية العمل ، مؤشر درجة التصنيع ، مؤشر عدد المنشآت ، مؤشر عدد العاملين ، الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة .

Analytical study of small-scale industries in Iraq For the perio

1995 – 2014

Abstract

The research industry interested by small industries in Iraq through analysis some of the economic indicators and geographic distribution to them according to Iraqi provinces , where careered the research from hypothesis the small industries did not develop for the duration of search by index number of establishment and the relative importance for index added value and the number of workers and there is instability in the growth of the other indicators, the research aim is identify the reality that faced of these industries , to achieve the premise and goal of research was divided into four sections, the first section dealt with some of the key themes for small industrial and the second section supporting policies and

areas of the small industries in Iraq , the third section analysis of small industrial projects indicators in Iraq, the fourth section geographical distribution small- industries in Iraq by governorates .the important conclusions , the small industries importance in developed and countries , as the studying indicators gat according to research hypothesis and the important recommendations , formation establishment in Iraq cares in matters and pursuing the small industries

The key word :indicator work productivity , indicator industrialization degree , indicator establishment number , indicator workers number ,relative importance of small industries

المقدمة :

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الرائدة في جميع اقتصاديات دول العالم ، لما له من دور مهم في وضع الاساس المادي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، كما يعد مقياسا لتقدم الامم ورقيها ، ولان الصناعات الصغيرة تشكل جزءاً كبيراً في القطاع الصناعي لذا اصبح من الضروري دراسة هذه الصناعات وتحليل مؤشراتها الاقتصادية للوقوف على مواضع القوة والضعف فيها ، فهي تشكل 90% من اجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم ، كما تسهم هذه الصناعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي ، كما انها توفر ما بين 40% - 80% من اجمالي فرص العمل ، لهذا تحتل هذه الصناعات مكانة متميزة ضمن اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم ، فهي اصبحت قاطرة الاقتصاد القومي لما لها من اهمية و دور مؤثر في مجال زيادة الانتاج والقيمة المضافة وتوجيه المدخرات المحلية نحوها وخلق فرص عمل جديدة اضافة الى دورها التكاملي مع الصناعات الكبيرة .

من كل ما تقدم ولأهمية هذه الصناعات تم البحث في واقع الصناعات الصغيرة في العراق لتشخيص مواقع الضعف ومعالجتها ومواقع القوة وتعزيزها من قبل اصحاب القرار وتعميمها والاستفادة من كل ما هو ايجابي ، ولتحقيق هدف وفرضية البحث تم دراسة بعض المؤشرات الدالة والمهمة مثل عدد المنشآت وعدد العاملين والقيمة المضافة والتوزيع الجغرافي حسب المحافظات لهذه الصناعات .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بانها مشكلة مركبة ، بلورتها الظروف التي مرَّ بها العراق فالصناعات الصغيرة لا تستطيع التطور والاستجابة للإصلاحات والتسهيلات والقوانين الداعمة لهذه الصناعات ، بسبب ضعف المؤسسات الحاضنة لهذه الصناعات وعدم المتابعة الجدية للسياسات الداعمة لها من قبل الجهات المسؤولة ، كما تتمثل مشكلة البحث بمعوقات هذه الصناعة والوضع الامني وهذا ما يفتقر اليه العراق ، كل ذلك يؤثر سلبا على فاعلية وتطور هذه الصناعات الامر الذي لا يمكنها ان تظهر بكفاءتها الحقيقية .

هدف البحث : يهدف البحث الى :

1- التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في العراق من خلال دراسة مؤشراتها الاقتصادية والتوزيع الجغرافي لها حسب المحافظات العراقية .

2- التعرف على المشاكل والمعوقات التي تعاني منها هذه الصناعات في العراق للوقوف عليها ومن ثم معالجتها .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها :

1- ان الصناعات الصغيرة لم تتطور طيلة مدة البحث بمؤشر عدد المنشآت والاهمية النسبية في الصناعة التحويلية بمؤشر عدد العمال والقيمة المضافة ، وهناك عدم استقرار في نمو المؤشرات الاخرى ، حيث كان لمعوقات هذه الصناعات والوضع السياسي والامني اثر بالغ للحد من تطور هذه الصناعات .

2- الصناعات الصغيرة قليلة الاستجابة للسياسات والتشريعات والتسهيلات الداعمة لها في العراق

منهجية البحث : اعتمد البحث على اسلوب المنهج الوصفي التحليلي باستخدام اساليب مختلفة لتحليل البيانات الرقمية التي تخص البحث .

بيانات البحث : تم جمع بيانات البحث من المجاميع الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات في العراق ومن التقارير الاحصائية الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وبعد تدقيقها وتمحيصها تم اختيار الاصح منها نظرا لوجود تضارب في بعض هذه البيانات لبعض السنوات ، كما لوحظ في هذه المجاميع والتقارير بان هناك نقص في البيانات لبعض السنين مثل سنة 2002 و2008، اضافة الى عدم وجود بيانات لعام 2014 لمحافظة ديالى وصلاح الدين والانبار ونينوى بسبب احداث عام 2014 ، لذا اينما يرد التحليل لعام 2014 فان المحافظات الاربع المذكورة غير مشمولة به ، اما التحليل لعام 2013 وما دونه فيشمل جميع المحافظات العراقية باستثناء اقليم كردستان .

هيكلية البحث : لغرض الوصول الى هدف وفرضية البحث فقد تم تقسيمه الى اربعة مباحث وهي:

المبحث الاول : بعض المحاور الأساسية للصناعية الصغيرة .

المبحث الثاني : التطور التاريخي ومجالات عمل الصناعات الصغيرة في العراق.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق .

المبحث الرابع : التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق حسب المحافظات

المبحث الاول : بعض المحاور الاساسية للصناعات الصغيرة .

يتطرق هذا المبحث الى مفهوم المشروعات الصغيرة والتي تشكل الصناعات الصغيرة ركنا اساسيا في هذه المشروعات واسباب التباين التي تحول دون تحديد مفهوم محدد ودقيق لهذه المشروعات ، ثم الى اهم المعايير المستخدمة في تصنيف هذه المشروعات ، والى خصائصها واهميتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

اولا : مفهوم الصناعات الصغيرة ومعايير تحديدها .

لتحديد مفهوم الصناعات الصغيرة اهمية كبيرة لأي مستوى من الدول الصناعية ، سواء كانت متقدمة ام نامية ، وذلك للتعرف على مجموعة الصناعات الصغيرة في هذه الدول وليسهل الوقوف على مشاكلها ورسم السياسات التنموية لها ووضع البرامج الكفيلة بدعمها وتطويرها ، كما

ان تحديد هذا المفهوم يساعد الباحثين على التعرف بمجتمع دراستهم بدقة ، إن تعريف قطاع المنشات الصغيرة والمتوسطة يعد من أكبر المشاكل التي تواجه تحليل هذا القطاع نظراً لعدم وجود تعريف متفق عليه دوليا .وفي هذا المجال فإن معيار التفريق بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة لا يقتصر على عدد العمال فحسب بل يشمل معايير أخرى مثل قيمة المبيعات السنوية، ورأس المال المستثمر أو قيمة الأصول، وتجدر الإشارة الى أن حوال 35% من الدول المدرجة في قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية وعددها 132 دولة تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشآت التي لا يتجاوز عدد العمّال فيها عن250 عامل (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2013 ، 208) ان مفهوم الصناعات الصغيرة ما زال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بهذا النوع من الصناعات ، ويرجع سبب ذلك الى صعوبة وضع تعريف محدد لهذه الصناعات يميزها عن الصناعات الكبيرة ، فتعريف هذه الصناعات يختلف من دولة الى اخرى سواء كانت متقدمة ام نامية ، كما ترجع صعوبة تعريف هذه الصناعات الى ان ما يعد صناعة صغيرة في الوقت الحاضر قد لا يعد كذلك في وقت لاحق بسبب التطور والمستوى الاقتصادي المتغير للدول (احمد ، 2005 ، 41) ، فقد عرفت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي المشروعات الصغيرة بانها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10 - 50) عاملا ، وقد عرفت الولايات المتحدة الامريكية المشاريع الصغيرة التي تستخدم اقل من 500 عامل (A.Katz ، P.Green ، 2007) ، فيما تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي المشروعات الصغيرة بانها تلك التي تضم من (20 – 99) عاملا ، وقد عرف الاتحاد الاوربي المشروعات الصغيرة بانها كل منشاة تمارس نشاط اقتصادي ويقل عدد العاملين فيها عن 200 عاملا(نوفل ، 2006 ، 45) ، اما مجلس التعاون الخليجي فانه يستخدم معيار راس المال المستثمر للتمييز بين حجم الصناعات حيث تعرف الصناعات الصغيرة بانها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط راس مالها اقل من مليوني دولار (صليبي ، 2012 ، 2)، اما الدول العربية فمن خلال اجتماعاتها التنسيقية والتعاونية عرفت المشاريع الصغيرة بانها تلك التي تستخدم من (6 - 15) عامل وتستثمر اقل من 15000 دولار اضافة للأبنية والعقارات الثابتة (tewfikmansour.net/2008/12/792)

من كل ما تقدم اختلف المهتمون بالتنمية الصناعية حول تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة، حيث هناك عدة معايير حاول الباحثون من خلالها تعريف هذه الصناعات ، وهذه المعايير تقسم الى نوعين(احمد ، 2005 ، 48) وهي **معايير كمية وتشمل عدد العاملين وراس المال وحجم الانتاج ودرجة الانتشار وحجم الاستهلاك السنوي ، اما النوع الثاني من المعايير فهي تشمل نمط الملكية السائد والمكونات التنظيمية** ، وتفيد هذه المعايير في تحليل الدور الذي يمكن ان تقوم به هذه الصناعات في تحقيق التنمية المحلية ، وبالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه دوليا لهذه الصناعات، الا انه توجد معايير متفق عليها يمكن على اساسها تعريف حجم المشروعات الصغيرة ، ومن اكثر المعايير شيوعا (ابو الفحم ، 2009 ، 20) هي:

1- معيار عدد العاملين : وهو المعيار الاكثر شيوعا لتعريف المشاريع الصغيرة ، اذ تستخدم هذه المشاريع عددا من العاملين ويتفاوت هذا العدد من دولة الى اخرى حسب التطور الاقتصادي .

ب - معيار راس المال المستثمر في المشروع : يعد هذا المعيار من المعايير الجيدة لتمييز المشاريع الصغيرة ، ففي السعودية يعد المشروع صغيرا اذا كان راس ماله في حدود عشرة ملايين ريال ، اما في مصر فتصنف هذه المشاريع التي لا تزيد حجم اصولها عن مليون جنيه ، اما في الاردن اقل من خمسة وثلاثين الف دولار .

ج - معيار المبيعات السنوية للمشروع : يعد هذا المعيار مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع ، حيث تتصف المشروعات الصغيرة بانخفاض قيمة مبيعاتها ، وتختلف حجم المبيعات التي تصنف هذه المشروعات بموجبها من دولة الى اخرى ، ففي السعودية تم تصنيف المشاريع التي مبيعاتها السنوية تقل عن ثلاثة ملايين ريال بالصغيرة ، اما في الولايات المتحدة الامريكية فتصنف هذه المشروعات التي تقل مبيعاتها عن مليون دولار بانها صغيرة .

ومن اكثر المعايير استخداما في تعريف المشاريع الصغيرة هو معيار عدد العاملين باعتباره من المعايير المهمة في تصنيف هذه المشاريع ، وقد استخدم من قبل الكثير من الدول المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية ومنها العراق لاعتبارات اهمها(صليبي ، 2012 ، 2) :

1- إن عدد العاملين يمكن أن يقاس بعدد ثابت لكل المشاريع المتماثلة من الناحية التصنيعية وحسب الحاجة الفعلية لكل مشروع .

2- هذا المعيار لا يتأثر بمستوى أداء الاقتصاد وبخاصة حالة التضخم أو الركود أو ما شابه ذلك.

اما في العراق فقد صنفت المشاريع الصناعية لأغراض احصائية الى عدة مستويات اعتمادا على معيار عدد العاملين في المنشآت وكالآتي (احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص ، 2013 ، 2) :

- المنشآت الصناعية الكبيرة : هي المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين 30عامل فاكثر.
- المنشآت الصناعية المتوسطة : هي المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين (10 – 29).
- المنشآت الصناعية الصغيرة : هي المنشآت التي يكون فيها عدد العاملين اقل من 10 اشخاص .

يُلاحظ من التصنيف اعلاه بأن مديرية احصاء المنشآت الصغيرة للقطاع الخاص لم تشر الى معيار راس المال المستخدم والذي حُدِدَ بـ (100) الف دينار في عام 1983 جنبا الى جنب معيار الايدي العاملة (وزارة التخطيط العراقية ، المجموعة الاحصائية 1984، 109) ، وقد يعزى السبب الى التضخم الذي اصاب العملة العراقية بعد عام 1990 لذا تم اهمال حجم راس المال في تصنيف هذه الصناعات من قبل هذه المديرية ، لأن هذا المبلغ اصبح لا يعني شيئاً في الوقت الحاضر ولم يحدد بعد سقف اعلى لراس المال المستثمر في الصناعات الصغيرة لحد الان .

ان الاختيار لأي من هذه المعايير لتصنيف هذا النوع من المشاريع يعتمد على العوامل التالية : (الصوص ، 2010 ، 5) .

1- سياسات الحكومة التي تشجع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

2- درجة التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي للدولة .

3- مدى الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في مسيرة التنمية الاقتصادية .

4- حجم السوق المحلي وحجم انشطة الاستيراد والتصدير.

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث النشاط الى ثلاثة اقسام (الحناوي ،2006 ،33) .

1- المشروعات الانتاجية التي يكون اساسها التحويل ، وهي المشروعات التي تستخدم المواد الخام وتحولها الى منتج نهائي او وسيط وبالتالي خلق قيمة مضافة جراء هذا التحويل .

2- المشروعات الخدمية ، مثل خدمات المواصلات والتصليح والتنظيف .

3- المشروعات التجارية ، وتقوم هذه المشروعات على اساس شراء السلعة وبيعها لغرض تحقيق الربح جراء الفرق ما بين سعر الشراء وسعر البيع ، او اجراء تغييرات بسيطة على شكل السلعة كتغليفها او تعبئتها مثل تجار الجملة والمفرد .

ثانيا : خصائص المشروعات الصغيرة[1] **:** تتصف المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا ، واهم هذه الخصائص هي: (http:// mpra.ub.uni-muechen.de /22300/)

1- سهولة التأسيس : تتميز هذه المنشآت بانخفاض قيمة راس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة ، مما يساعد على تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات ، كما تتمتع هذه المشروعات بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الادارية وذلك لبساطة هيكلها الاداري والتنظيمي ، وجمعها بين الادارة والتشغيل.

2- استقلالية الادارة ومرونتها : تتركز ادارة معظم المنشآت الصغيرة في شخص مالكها ، فهي تتسم بالاهتمام الشخصي من قبل اصحابها لتحقيق افضل النجاحات، مما يترتب على ذلك بساطة التنظيم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة، كذلك قلة الروتين كما انها تتبع هذه الصناعات خطط واضحة وسياسات مرنة ، كما تتميز هذه المنشآت بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الاداري اليومي سواء داخل المنشاة من خلال التقارب او الاحتكاك المباشر بين اصحاب هذه المشروعات والعاملين لديها ، وايضا تتحقق في هذه المنشآت علاقات شخصية في المحيط الخارجي ويكون لذلك اثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المنشآت .

3- اتاحة فرص العمل : تستخدم هذه المنشآت اساليب انتاج وتشغيل غير معقدة مما يساعد على توفير فرص عمل لأكبر عدد من العاملين ، كما تكفل هذه الصناعات امتصاص القوى العاملة بمختلف مهاراتهم .

4- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة : تستطيع المنشآت الصغيرة بسبب انخفاض تكاليفها الانتاجية وبساطتها ومرونة الادارة والتشغيل الى التحول والتكيف مع متغيرات التحديث والتطور والنمو ، وتتمثل قدرة هذه المنشآت على التكيف مع المتغيرات مثل قدرتها على تغيير تركيبة القوى العاملة او سياسات الانتاج او التسويق والتمويل ، كما لها القابلية على الابتكار خصوصا في مجال التعبئة والتغليف . وسهولة حرية اتخاذ قرار الدخول والخروج من السوق ، كما يمكن تحويل المشروع الصغير الى سيولة دون خسارة كبيرة في مدة زمنية قصيرة .

5- اداة للتدريب الذاتي : تعد هذه المنشآت مراكز للتدريب الذاتي لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم للعمل باستمرار وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية مما يحقق اكتسابهم لمزيد من المعلومات والخبرات والمعرفة .

6- ارتفاع جودة الانتاج : لاعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة و محددة فان انتاجها يتسم بالجودة والدقة.

(1) look at Toyin Ajibade Adisa , Issa Abdulraheem, Chima Mordi The Characteristics and Challenges of Small Businesses in Africa: an Exploratory Study of Nigerian Small Business Owners، page 4-5.

7- الانتشار الجغرافي الواسع : هذه الخاصية تجعل المشروعات الصغيرة تغطي مناطق واسعة واعداد كبيرة من السكان ، وذلك لانخفاض تكاليف تأسيسها ومحدودية انتاجها من جهة وامكانية اقامتها في اماكن ومساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الانتاج وصغر حجمها ، اذ يمكن قيامها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الاسواق وكذلك في القرى والارياف القريبة من مصادر المواد الاولية .

8- قصر فترة الاسترداد لراس المال المستثمر : تتميز هذه المنشات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لراس المال المستثمر فيها وبالتالي يقلل من مخاطرة الاستثمار الفردي في هذه المشاريع .

ثالثا : اهمية المشروعات الصغيرة : للمشروعات الصغيرة اهمية بالغة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة او الدول النامية ، حيث تعد هذه المشروعات من افضل الوسائل للانتعاش الاقتصادي ، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفيرها فرص عمل للعاطلين وخلق الثروة ، ففي الدول المتقدمة صناعيا لها دورا ليس بالقليل وذلك بسبب طبيعة هذه الصناعات وانتاجها ومزاياها ، ففي العديد من بلدان العالم الصناعي المتقدم هناك عشرات الالاف من المشاريع الصناعية الصغيرة التي لاتزال تلعب دورا فعالا في اقتصاديات هذه البلدان .ففي المانيا لايزال هناك (70) الف مشروع صناعي صغير ينتج ما يعادل 10% من الناتج الصناعي السنوي لألمانيا ، وتتعامل شركة جنرال موتورز مع (19)الف مصنعا صغيرا في الولايات المتحدة الامريكية ، وفي اليابان فان الصناعات الاساسية تعتمد على الصناعات الصغيرة خصوصا الصناعات الالكترونية والهندسية حيث تمدها بمنتجات رخيصة الثمن لتحصل على قدرة تنافسية من حيث السعر والجودة ، وفي اليابان يقدر عدد المشاريع الصغيرة بـ(540) الف مشروع ، وتنتج بحدود 55% من المجموع الكلي من القيمة المضافة في الصناعة ككل ، وتشغل 71% من العمالة الكلية و51% من السلع المصدرة بالسفن ، اما في المانيا فتمثل الصناعات الصغيرة 85%من مجموع الشركات الكلية ، وفي كوريا الجنوبية تمثل 38.4% من القيمة المضافة و43% من العمالة (جواد ،2011 ، 751 ،752) ، اما الولايات المتحدة الامريكية فقد بلغت نسبة المشروعات الصغيرة فيها 89%من مجموع المشروعات القائمة وتدرج هذه المشروعات ضمن ما يسمى (مؤسسات الاعمال الصغيرة) وهذه المؤسسة جهة حكومية تعنى بشؤون المشروعات الصغيرة ، وقد اسهمت هذه المشروعات بنسبة 75% من فرص العمل ويعمل فيها ما نسبته 52% من مجموع القوة العاملة الامريكية (الشكري ، 2006 ، 14) .

اما في البلدان النامية فهي تحتل مكانة كبيرة بسبب طبيعة اقتصاداتها وتخلفها الصناعي حيث تقدر منظمة اليونيدو المشاريع الصغيرة بـ 90% من المؤسسات العاملة ، وتؤلف الصناعات الصغيرة 65% من عدد الصناعات في مجلس التعاون الخليجي وتشغل 34% من اليد العاملة (جواد ، 2011 ، 754) ، وبسبب ما تقدم زاد اهتمام العالم في اعتماد الصناعات الصغيرة كسبيل خاص لوضع استراتيجيات التصنيع موضع التنفيذ للمرونة الكبيرة التي تتمتع بها هذه المشاريع ، ويمكن عرض الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة بما يلي (محمد ، 2011 ، 16 - 22) .

1- زيادة الناتج القومي من خلال توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الاموال التي كانت من الممكن ان توجه نحو الاستهلاك ، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات ومن ثم زيادة الناتج القومي .

2- تنمية المهارات والابتكارات : تقوم هذه المشروعات وحسب ما اشارت اليه دراسات متخصصة بتنمية المواهب والابداعات والابتكارات وارساء قواعد التنمية الصناعية ، اذ تعد المشروعات الصغيرة من الناحية الفنية احد اهم مفردات التطور التكنولوجي .

3- الدور المكمل او المغذي للصناعات الكبيرة : تلعب المشروعات الصغيرة دور مهما في نشاط المشروعات الكبيرة ، اذ تعد الاساس الذي تقوم عليه المشروعات الكبيرة بل تعتمد بشكل كبير على جهود المشروعات الصغيرة سواء في الانتاج او التسويق .

4- استثمار المواد الاولية المحلية وتقليل التفاوت الاقليمي : تساهم المشروعات الصغيرة في الوصول الى كافة المناطق والمواقع وبما يساعد على اخضاع الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية والبشرية لعملية التصنيع اضافة الى ما تستنفذه الصناعات الكبيرة من هذه الموارد المتاحة في عدد محدود من النشاطات الصناعية ، وهذا ما يوفر فرصا اخرى او مواقع بديلة مما يؤدي الى تقليل التفاوت الصناعي والاقليمي .

5- تنويع الهيكل الاقتصادي : تتسم المشروعات الصغيرة بتنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة ، ولها دور كبير في تنويع الانتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية .

6- تنمية الصادرات : مساهمة المشروعات الصغيرة في صادرات الدول النامية تعد على قدر من الاهمية ، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة صادرات المشروعات الصغيرة في تونس 53.6% لعام 2001 ، من مجموع الصادرات الكلية ، كذلك سوريا التي تحاول الاعتماد على مواردها الداخلية والذي ساهم في نشوء الكثير من المشروعات الصغيرة التي تصدر منتجاتها من الملابس الى دول عربية كثيرة وكذلك الى دول اوربا الشرقية وروسيا ، وفي سويسرا تعتمد الصناعة الى حد كبير على المشروعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية والساعات اليدوية التي استطاعت ان تغزو اسواق العالم ، كما في هونغ كونغ تشكل صناعة انتاج الملابس الجاهزة التي تتم في المشروعات الصغيرة 56% من مجموع صادراتها .

اما الاهمية الاجتماعية لهذه المشروعات فيمكن تلخيصها بالآتي :

1- تخفيف حدة الفقر الى حد بعيد مع امكانية رفع المستوى المعاشي للفئات الاكثر فقرا في المجتمع ، اما بتوفير فرص العمل او قيام مشاريع تتناسب مع الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا في المناطق الفقيرة والارياف ، وابرز مثال على ذلك برنامج اقامة المشروعات الصغيرة في بنغلادش والذي حقق نجاحا باهرا في مجال توفير الوظائف للفئات الفقيرة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا ، 2001 ، 22) .

2- تعد المشاريع الصغيرة من افضل الوسائل لمعالجة مشكلة البطالة من خلال قدرتها على توفير فرص العمل وبكلفة اقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة ، فعلى سبيل المثال تشغل المشروعات الصغيرة في اليابان ما نسبته 74% من اجمالي العمالة ، حيث تبلغ نسبة البطالة فيها 4.7% فقط ، وفي الولايات المتحدة الامريكية وفرت هذه المشروعات 11.2 مليون فرصة عمل خلال المدة (1995 – 2000)(حرب ، 2006 ، 119) .

3- للمشروعات الصغيرة اهمية في ترسيخ الامن الاجتماعي من خلال تحسين الظروف المعيشية و رفع مستوى الدخل الفردي ، كما تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروة بين مختلف الفئات الاجتماعية ، وتعمل على مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي .

المبحث الثاني : التطور التاريخي ومجالات عمل الصناعات الصغيرة في العراق.

تناول هذا المبحث السياسات الداعمة للصناعات الصغيرة في العراق ، كما تناول تطور هذه الصناعات من خلال بعض المؤشرات المهمة واخيرا المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق .

أولا : السياسات الداعمة للصناعات الصغيرة في العراق : للمشروعات الصغيرة دورا مهما على مستوى الاقتصاد العراقي ، رغم ما تعرض اليه العراق من فترات احتلال تمثلت بالاحتلال العثماني ثم تبعه الاحتلال الانكليزي على اثر الحرب العالمية الاولى واخيرا الاحتلال الامريكي عام 2003، وان الاحتلال الانكليزي لم يلعب اي دور في تطوير الصناعة العراقية ، فقد بقيت الزراعة القطاع والمورد الرئيسي للصناعات الشعبية والخفيفة كمنتجات النخيل من اثاث وحبال ومنتجات الالبان المحلية البدائية وسكائر المزبن والعصائر المحلية بالإضافة الى صناعة الجلود والدباغة وبعض الصناعات النسيجية وصنع الاواني والحدادة ، وصناعة الطابوق والقوارب والاحذية (هاشم واخرون ، بدون تاريخ ، 140) ، وبسبب هذا بقيت الصناعات العراقية صناعات صغيرة وحرفية ، وبعد عام 1932 حققت الصناعة خطوات واسعة في النمو قياسا بما سبق ، حيث اقيم عدد من الصناعات مثل صناعة الطابوق والبلاط والطحين والثلج ، وفي عام 1933 صدر قانون التعريفة الجمركية رقم 11 الذي اسهم في تنمية الصناعة (الشكري ، 2006 ، 52) ، اما في عام 1936 فقد اسس المصرف الصناعي – الزراعي عام (1936) ثم انفصل الاول عام 1940 ، وظل دور هذا المصرف محدودا ، وكانت اغلب استثماراته تعود الى الصناعات الغذائية والمشروبات والخدمات الصناعية (الاعظمي ، 2000 ، 97) ، كانت اغلب المشاريع التي اقيمت منذ عام 1936 وحتى عام 1940 مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم واقتصرت على الصناعات الاستهلاكية ولم يزد عددها على 71 مشروعا صغيرا ومتوسطا ، منها عشرون لإنتاج الطابوق والكاشي و8 للغزل والنسيج وحلج الاقطان 8 لصناعة السكائر و6 لطحن الحبوب و5 لصناعة الصابون المحلي و4 للتقطير(جواد ، 2011 ، 761) .

وفي عام 1950تم تأسيس مجلس الاعمار وكذلك في عام 1952 رضخت الشركات النفطية الاجنبية لمطالب القوى الوطنية بزيادة عوائد الحكومة من النفط واعتماد نظام المناصفة ، لكن رغم ذلك حافظت عملية التمية الصناعية في العراق على مساراتها التقليدية وتم القبول بتوصية الخبراء الاجانب بشان انشاء المشاريع الصناعية لكن بمحددات ، فبعثة **البنك الدولي** دعت الى تحاشي امتلاك العراق للمشروعات الصناعية الا للضرورة القصوى ودعت الى تقليص الاعانات والدعم للقطاع الصناعي بشكل عام اما كارل ايفرسون فقد دعى الى تحاشي عملية التصنيع القسري نتيجة غياب امكانات اقامة مشروعات صناعية قادرة على منافسة الانتاج الاجنبي ، اما **اللورد سولتير** فقد رأى من الحكمة الانتقال من مرحلة الى اخرى اعتمادا على المتاح من الموارد المحلية وتجنب قفز المراحل(سالم ، 2001 ، 260،295) ، ويمكن القول ان سياسات التصنيع التي طبقت في العراق لم تستطع تكييف انماط التنمية الصناعية المتبعة مع بنية الاقتصاد العراقي وقواه العاملة ، حيث كانت هذه السياسات تتحيز لصالح التكنولوجيا الكثيفة الاستخدام لراس المال والموفرة للأيدي العاملة كما كانت تحابي المشاريع الكبيرة على حساب المشاريع الصغيرة اضافة الى الاهمال الكلي لإمكانات التصنيع في المناطق الريفية ، فان احصاءات عام 1954 تبين بان 90% من المشروعات الصغيرة كانت مشروعات حرفية ، كما تشير هذه الاحصاءات الى ان هناك 22460 مشروعا في العراق منها 98% مشروعات صغيرة ، يبلغ متوسط الاشخاص المستخدمين في المشروع الواحد 4 اشخاص ، وفي عام 1961 صدر قانون التنمية الصناعية رقم 30 ، وقد انشأ بموجب هذا القانون

مشاغل ومعامل مختلفة تعود اغلبها الى الصناعات الصغيرة ، وقد وصل عدد المشاريع الصغيرة حتى عام 1968 حوالي 20799 مشروعا (جواد[1] ، 2011 ، 763) .

واذا ما تناولنا المشروعات الصغيرة للمدة 1968 - 1990، نشاهد الدولة آنذاك اهتمت بالصناعات الكبيرة وتوسيع القطاع العام وانحسار دور القطاع الخاص ، مما حدى الى توجه القطاع الخاص الى انشاء المشاريع الصغيرة ذات الربحية السريعة والمضمونة ، والاستثناء الوحيد حظيت المشروعات الصغيرة خلال مدة السبعينيات باهتمام الدولة بشكل واضح من خلال صدور قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم 22 لعام 1973، وبموجب هذا القانون حصلت هذه المشروعات على الكثير من المساعدات متمثلة بالإعفاءات الضريبية كضريبة الدخل والعقار ورسم الطابع والرسوم الجمركية للمكائن والادوات الاحتياطية (محمد ، 2011، 69)،

وبعد عام 1990 دخل العراق مرحلة جديدة من الحصار والحروب والدمار تعرض خلالها الاقتصاد العراقي الى التدمير بنسبة 80% من منشآته الصناعية على اثر حرب الخليج عام 1991 ثم اعقبها حصار وعقوبات اقتصادية دامت 13 عام مما ادى الى شلل الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص ، الا ان هذه الفترة لم تخلو من محولات لإنقاذ الواقع الاقتصادي المتردي ، فقد صدر قانون الاستثمار الخاص والمختلط رقم 20 لسنة 1998 وجاء هذا القانون للنهوض بواقع القطاع الصناعي الخاص والمختلط ، ثم اعقب هذا القانون الخطة الخمسية (2001 - 2005) وكانت تهدف بالدرجة الاولى الى تنمية القطاع الخاص وتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والكبيرة(الشكري ، 2006 ، 59 ، 60) ، كما عمل اتحاد الصناعات العراقي عام 2001 وبموجب الدعم المقدم من الحكومة العراقية للمشروعات الصغيرة على تخصيص مبلغ مقداره 95 مليون دولار للمشروعات الصناعية الصغيرة .

وبحلول عام 2003 وما تعرض له العراق بعد هذا العام من احتلال ونهب وتخريب للبنى التحتية اضافة للفساد المالي والاداري ، وتحرير التجارة واعتماد سياسة الباب المفتوح ، ادى الى اغراق السوق العراقية بأنواع السلع مختلفة المنشئ ، وبالتالي اغلاق معظم المشروعات الصغيرة في العراق ، تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية عام 2006 وهي مملوكة من قبل 11 مصرفا للقطاع الخاص ، وتهدف هذه الشركة الى عملية الاقراض المصرفي (التجاري) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدة سداد القرض تتراوح بين سنة واحدة الى خمس سنوات ، وبلغت قيمة القروض المقدمة من قبل هذه الشركة 1400 قرض في سنة التأسيس أي في عام 2006 بقيمة اجمالية قدرها 26 مليار دينار عراقي ولكافة المحافظات ، وبلغ عدد القروض المقدمة 5604 قرض منذ تأسيس الشركة ولغاية 30 / 6 / 2012 (الشركة العراقية للكفالات المصرفية).

ولمعالجة هذا الوضع السلبي ايضا كرست الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003 دعمها للمشروعات الصغيرة المدرة للدخل باعتبارها تمثل احدى الاولويات التي ترفع من مستوى الدخل الفردي ، لذا اتجهت الدولة العراقية الى تمويل هذه المشروعات بواسطة القروض ، ومن هذا المنطلق قرر مجلس الوزراء في 3/ 4/ 2007 تخصيص مبلغ 30 مليون دولار لإقامة المشروعات الصغيرة للفقراء والعاطلين كمرحلة اولى ، اما المرحلة الثانية فكان المبلغ المخصص هو60 مليون دولار، ان تجربة القروض الصغيرة هذه تمكنت من انشاء 87010 مشروع صغير(محمد ، 2011 ، 135، 136) ، كما تم اقرار قروض من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بنفس العام 2007 ، وكانت هذه القروض تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المسجلة في اتحاد الصناعات العراقية ومديرية التنمية الصناعية ، تم تخصيص 25 مليون دولار كمرحلة اولى ، تعطى الى 1636 مشروع صناعي ، اما المرحلة الثانية فقد تم تخصيص مبلغ 405 مليون دولار لكل المحافظات ، لم يصرف منها سوى 90 مليون دولار في حين ان

المشروعات المؤهلة للقرض 20 الف مشروع ، وقد وافقت اللجنة على اقراض 4100 مشروع ، من اصل 5000 مشروع صغير مسجلة في اتحاد الصناعات العراقية لسنة 2010 كآخر احصائية (محمد ، 2011 ، 141) .

واخيرا تأسست الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 2009 وفق للقانون العراقي كمؤسسة خاصة غير مصرفية تهدف الى تقديم القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعمل بالشراكة مع برنامج (تجارة للتنمية الاقتصادية) التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، وقد بلغ عدد القروض التي قدمتها الشركة 4479 قرضا حتى عام 2014 لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وكان المبلغ الاجمالي للقروض 70 مليون دولار (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، 2014 ، 4) .

امّا بخصوص السياسات والاستراتيجيات المتبعة بعد عام 2003 في توجيه القطاع الصناعي الخاص والتي تشكل الصناعات الصغيرة المحور الاساسي لهذا القطاع فقد كانت اولها استراتيجية التنمية الوطنية 2005 – 2007 ، وتعد هذه الاستراتيجية اول منهاج تنموي لحكومة عراقية منتخبة ، ومن بين ما تهدف اليه هذه الاستراتيجية هو اعادة الحيوية للقطاع الخاص وذلك من خلال الدور الذي يمكن ان يلعبه في اعمارالعراق وتنميته من خلال ازالة القيود الكمية والنوعية امام هذا القطاع ، واجراء الاصلاح التجاري لخلق اطار مؤسسي وقانوني شفاف ومبسط لتشجيع وتنشيط العمل في القطاع الخاص ، واعقبت هذه الاستراتيجية وثيقة العهد الدولية International compact وهي وثيقة تتضمن جملة من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية خلال المدة 2007 - 2011 ، ومن بين اهدافها هو اتاحة المجال امام القطاع الخاص ليمارس دورا قياديا في النشاط الاقتصادي وحمايته من التقلبات السياسية والاقتصادية ، ومحاربة الفساد الاداري والمالي (البدري ، 2010 ، 130) .

ثانيا :المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق :

بنيت نتائج المسوح المتعلقة بمعوقات المشروعات الصغيرة حول العالم بأكبر ستة معوقات تواجهها تلك المنشآت وهي الكهرباء والتمويل والمنافسة غير العادلة من القطاع غير الرسمي وارتفاع معدلات الضريبة وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد المالي والاداري(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2013، 220) . ويمكن توضيح اهم المعوقات التي تجابه هذه المشروعات بما يلي(العزاوي ، 2015 ، 18، 19) :

1- المعوقات التمويلية : وتعد من المعوقات المهمة التي تجابه هذه المشروعات ، ومن اهمها صعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية ، وذلك لعدم ملاءمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة .

2- معوقات تنظيمية وتشريعية : وتتمثل هذه المعوقات في تعقيد وتعدد اجراءات انشاء المشروعات الصغيرة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها ، كما تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات الرقابية مثل الجهات الصحية والاقتصادية .

3- معوقات تسويقية : وتنقسم هذه المعوقات الى **معوقات داخلية** وهذه تكون ناجمة عن اهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي نتيجة لضعف الاهتمام بالمعلومات ونقص الكفاءات والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين وضعف معرفتهم بمفهوم السوق ، **ومعوقات خارجية** تتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الاجنبية لضعف المنافسة مع المنتجات

الاجنبية المستوردة ، وعدم توفير الحماية للمنتجات المحلية وانخفاض الطلب في السوق المحلية عموما .

4- معوقات اقتصادية : وهي التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار وتتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي او ركود في القطاع الاقتصادي الذي يرتبط به المشروع.

5- معوقات ادارية : تفتقر غالبية المشاريع الصغيرة الى المهارات الاساسية في الادارة والمحاسبة والتسويق وذلك لضعف الخبرة والمؤهلات العلمية لأصحاب المشاريع الصغيرة فضلا عن غياب الجهات المختصة بتأهيل هذه الكوادر وتدريبها .

ويرى البحث بان هناك معوقات اخرى تشكل قيدا على الصناعات الصغيرة بشكل خاص وعلى الاقتصاد العراقي بشكل عام اكثر مما ذكر اعلاه ، بسبب الوضع والظرف الذي يمر به البلد ، ومن هذه المعوقات اولها الوضع الامني والذي يعد تحديا خطيرا على هذه الصناعات حيث يعيق تطورها من ناحية تزايد عدد منشاتها وانسيابية تسويق السلع وتوريد مستلزمات الانتاج سواء من الداخل او الخارج ، كما يمنع من خلق بيئة استثمارية ايجابية لهذه الصناعات واستغلال المدخرات المحلية ، كما ان الطاقة الكهربائية والتي تعد عصب الصناعة فهي الاخرى غير متوفرة بشكل كافي منذ عام 1991 ابان تدمير البنى التحتية للعراق من قبل التحالف الدولي في معركة الخليج الاولى وما اعقبها من حصار خانق على العراق عصف بالاقتصاد العراقي برمته وخاصة القطاع الصناعي ومنه الصناعات الصغيرة ، وبعد عام 2003 واحتلال امريكيا للعراق وما آل اليه البلد من وضع معروف من الناحية الامنية والسياسية حيث اصبح القرار السياسي والاقتصادي مصادرا واسيرا في العراق كونه يخضع لقوى اقليمية ودولية ، اضافة الى الفساد المالي والاداري الذي نخر الجسد الاقتصادي للعراق بحيث اصبح من المحال وضع خطط صناعية ناجحة تنهض بالصناعات الصغيرة او غيرها بسبب حيتان ومافيا الفساد.

ثالثا : مجالات عمل الصناعات الصغيرة في العراق : بموجب التصنيف الصناعي القياسي الدولي ISIC ، تصنف الصناعات الصغيرة ضمن نشاط قطاع الصناعة التحويلية ، ويمكن بيان انواع الصناعات الصغيرة في العراق(احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص ، 2013 ، 9 - 13) بما يلي :

1- التعدين واستغلال المحاجر .
2- صناعة المنتجات الغذائية .
3- صناعة المشروبات .
4- صناعة المنسوجات .
5- صناعة الملبوسات باستثناء الملبوسات الفرائية .
6- صناعة المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة .
7- صناعة الخشب ومنتجات الخشب والفلين باستثناء الاثاث .
8- صنع الورق ومنتجات الورق .
9- الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة .
10- صناعة المواد الكيمياوية والمنتجات الكيمياوية .
11- صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة .
12- الطباعة والنشر واستنساخ وسائط صنع منتجات المطاط واللدائن .
13- صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى .
14- صنع الفلزات القاعدية .

15- صناعة منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات .
16- صناعة الحواسيب والمنتجات الالكترونية والبصرية .
17- صناعة المعدات الكهربائية .
18- صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع اخر .
19- صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة .
20- صناعة معدات النقل الاخرى .
21- صناعة الاثاث .
22- الصناعات التحويلية الاخرى .
وكل فرع من هذه الصناعات يضم فروعا ثانوية تشترك فيما بينها في صفاتها الرئيسية .

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق : ان تحليل بعض المؤشرات في هذه الصناعات يعد من الاولويات المهمة لمعرفة واقع ونمو الصناعات الصغيرة والاطلاع على مواطن الضعف والقوة وبالتالي معالجة ما يتوجب معالجته ومعرفة الاهمية الاقتصادية التي تحتلها هذه الصناعات من ناحية تطورها ومساهمتها الاقتصادية ، لذا تم تحليل المؤشرات المهمة التي تفيد البحث وهي :

اولا- مؤشر انتاجية العمل: يعد مؤشر الانتاجية من المؤشرات المهمة وهو يعبر عن حصة العامل الواحد من قيمة الانتاج ، وقد حظي هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل الجهات الاقتصادية والباحثين لما له من اهمية في النمو الاقتصادي ، كما يعد هذا المؤشر مقياسا للتقدم الاقتصادي والانتاجي ، وتشير اغلب الاحصاءات الانتاجية والنمو الى ان جزءا كبيرا من الزيادة التي تحصل في الدخل القومي ونموه تعود الى نمو الانتاجية (العلي ، 1983 ، 43) .

من الجدول (1) يمكن معرفة الاتجاه العام لتطور انتاجية العمل في الصناعات الصغيرة ، فقد بلغت انتاجية العامل 2.22 مليون دينار عام 1995، واستمرت بهذا المعدل تقريبا حتى ارتفعت عام 2000 لتصل الى 7.47 مليون دينار ، وقد حققت انتاجية العمل اعلى مستوى لها عام 2010 فقد بلغت انتاجية العامل في هذا العام 42.18 مليون دينار ، بعدها اخذت بالهبوط ، فقد بلغت 35.84 و 22.84 مليون دينار عام 2013 ،2014 على التوالي .

ثانيا- مؤشر انتاجية الاجور والمزايا : يعد من المؤشرات المهمة ، وهو الوجه الاخر لإنتاجية العمل لكنها مقومة بالنقود ، ويعبر عن حصة الدينار الواحد من قيمة الانتاج اي هو عبارة عن قيمة الانتاج مقسومة على مجموع الاجور والمزايا ، فمن الجدول (1) يتبين بان حصة الدينار الواحد من الاجور بلغت 26.8 دينار من قيمة الانتاج عام 1995 ، وبعدها استمرت انتاجية الاجور بالانخفاض والارتفاع حتى بلغت ادنى مستوى لها عام 2011 و2012 و 2013 ، اما المحافظات الـ (11) فقد بلغت انتاجية الاجور لها 7.4 دينار لعام 2014 .

ثالثا- مؤشر درجة التصنيع : ان هذا المؤشر هو عبارة عن النسبة المئوية لمساهمة اجمالي قيمة مستلزمات الانتاج الى اجمالي قيمة الانتاج(احصاءات المنشآت الصناعية الكبيرة ، 2014 ، 2) وبالتالي يبين هذا المؤشر مدى امكانية مساهمة مستلزمات الانتاج في خلق منتجات جديدة ذات قيمة اعلى من المواد الخام والوسيطة التي دخلت في عملية التصنيع ، فمن الجدول (1) بلغت درجة التصنيع 57.3% عام 1995 ، لكنها تراجعت حتى بلغت 46.9% عام 2000 ، وبعد ذلك استمرت في الارتفاع والانخفاض حتى بلغت اعلى قيمة لها 62.88% و 58% و57.79% للأعوام 2004 و 2005 و 2013 على التوالي ، من خلال ملاحظة هذا المؤشر فانه يدلل على ان المنشآت الصغيرة استطاعت ان توظف وتستغل مستلزمات الانتاج بشكل جيد حيث كانت النسبة اكثر من45% لجميع السنوات باستثناء عام 2010 كانت 36.61% .

جدول (1) يبين مؤشر انتاجية العمل والاجور ودرجة التصنيع

السنة	انتاجية العمل مليون دينار	انتاجية الاجور (دينار)	درجة التصنيع %
1995	2.22	26.89	57.31
1996	1.88	21.62	42.22
1997	1.82	17.52	46.68
1998	2.03	15.90	47.54
1999	2.33	15.10	49.77
2000	7.47	10.90	46.96
2001	10.99	13.95	49.87
2002	-	-	-
2003	8.24	13.19	53.14
2004	12.68	12.05	62.88
2005	18.11	11.80	58.04
2006	23.74	14.39	55.91
2007	15.14	8.43	57.50
2008	-	-	-
2009	29.37	12.53	47.70
2010	42.18	14.69	36.61
2011	26.80	9.58	50.43
2012	31.24	9.4	45.24
2013	35.77	9.7	57.79
2014	22.84	7.4	48.44

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق (1)

رابعا :الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة في الصناعة التحويلية .

1- الاهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات الصغيرة في الصناعة التحويلية والنمو المركب لها.

تعرف القيمة المضافة بأنها قيمة الانتاج الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج او بسعر السوق مطروحا منه مستلزمات الانتاج السلعية والخدمية(عبد الكريم ، كداوي ، 1999 ، 251) ، وهي من المؤشرات الاقتصادية المهمة لمعرفة اداء المشاريع الصناعية ، وقبل تحليل الاهمية النسبية من المستحسن معرفة تطور القيمة المضافة في الصناعات الصغيرة ، فمن الجدول 2 يتبين بان الصناعات الصغيرة قد حققت تطورا ملحوظا في القيمة المضافة خلال المدة 1995- 2000 فقد بلغت 69355.7 مليون دينار عام 1995 ، ثم ازدادت عام 2000 لتصل الى 255771.4 مليون دينار، وبعدها استمرت بالنمو بشكل متذبذب حتى وصلت الى اعلى قيمة لها عام 2011 و 2012 و 2013 فقد بلغت 1931346 و 2500807 و 1388589 مليون دينار وعلى التوالي ، ثم

انخفضت الى 992510 مليون دينار للمحافظات الـ (11) ، وبشكل ادق يمكن معرفة تطور القيمة المضافة من خلال النمو المركب لها وللسنوات المشار اليها في الجدول 2 ، فقد بلغ معدل النمو للقيمة المضافة في هذه الصناعات 7.1% للمدة 1995- 2000 ، اما للمدة 2001 – 2005 فقد بلغ معدل النمو 0.08% وهو معدل نمو ضعيف لا يستحق الذكر ، ويمكن ارجاع سبب ذلك الى ما مرَّ به العراق خلال هذه الفترة وهي الفترة التي كانت قبيل الاحتلال وبعده وما رافقها من تهديد ووعيد للعراق اضافة الى الحصار انعكست على اداء الاقتصاد العراقي ككل وليس على قطاع الصناعات الصغيرة فحسب ، وللمدة 2006- 2013 بلغ معدل النمو السنوي 17% ، اما معدل النمو السنوي المركب لعام 1995- 2013 فقد بلغ 18% وهو معدل يدلل على ان القيمة المضافة للصناعات الصغيرة تطورت بشكل مقبول رغم التذبذب في عدد المنشآت والعاملين .

يلاحظ بان القيمة المضافة قد ارتفعت كثيرا رغم انخفاض عدد المنشآت عما كانت عليه عام 1995 وقد لا يعود السبب كله الى التضخم في العملة العراقية علما بان سعر صرف الدينار العراقي عام 1995 كان مقاربا لسعر الصرف عام 2013 ، وإنما قد يرجع السبب الى تطور وانتاج منتجات جديدة لم تكن مطلوبة سابقا اضافة الى نوعية المنتجات لهذا القطاع بعد عام 2003 بسبب تغيرات في النمط الاستهلاكي و تغير الاذواق كذلك ارتفاع مستوى الدخل لشرائح مهمة للمجتمع العراقي ادى الى تغير الاسلوب في المقتنيات والتطلع الى مستوى معاشي افضل من ذي قبل ، كل ذلك قد ادى الى تغيير وتكيف المنتجات في هذه الصناعات لتواكب التطلعات الجديدة للمجتمع مما جعل قيمة الانتاج تزداد في هذه الصناعات ، كما يلاحظ من الجدول2 ومن خلال مؤشر درجة التصنيع تمت الاستفادة من مستلزمات الانتاج بدرجة عالية ولم يكن هناك ضياعات فيها الامر الذي انعكس على زيادة القيمة المضافة ، اما الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة في الصناعة التحويلية ، فمن الجدول 2 نلاحظ هناك عدم استقرار في نمو هذه النسبة ، فكانت النسب الاعلى هي 89.6% من اجمالي القيمة المضافة قد تحقق في الصناعات الصغيرة عام 1995 ، اذ حققت 69355.7 مليون دينار من القيمة المضافة الاجمالية ، ثم تلاها عام 1997 فقد ساهمت الصناعات الصغيرة في مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة اكثر من 60% ، تلاها عام 2003 و2012 حيث بلغت الاهمية النسبية لهذه الصناعات 52.5% و50.28% على التوالي ، اما اقل مساهمة في القيمة المضافة للصناعات الصغيرة في الصناعة التحويلية ، فقد كانت عام 2007 و2009 و 2013 فقد بلغت و25.7% و16.4% و29.47% على التوالي ، نلاحظ ان تراجع النسب الثلاث كان بعد عام 2007 رغم الخطط التي وضعت للقطاع الصناعي يدلل على عدم

السنة	القيمة المضافة للصناعات الصغيرة (م.د)	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (م.د)	الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة %	النمو المركب للصناعات الصغيرة

استجابة الصناعات الصغيرة للقروض والقوانين وعدم جدية هذه الاصلاحات .

جدول (2) الاهمية النسبة للقيمة المضافة للصناعات الصغيرة في الصناعة التحويلية والنمو المركب لها

7.1%	89.9	77403.70	69355.70	1995
	51.3	162781	83485.30	1996
	60.13	114890.80	69080.40	1997
	36.35	164109.90	59656.00	1998
	23.5	309700.7	73010.00	1999
	49.27	519143.70	255771.40	2000
0.08%	36.06	652878.10	235431.90	2001
	-	-	-	2002
	52.53	369057.00	193874.10	2003
	42.35	715327.40	302906.30	2004
	33.94	814337.20	276401.10	2005
17%	35.93	1354615.70	486661.10	2006
	25.76	1340059.60	345251.40	2007
	-	-	-	2008
	16.47	2590901.20	426722.30	2009
	31.8	2887160.70	986589.20	2010
	46.34	4167758.70	1931346.00	2011
	50.28	4974038.00	2500807.00	2012
	29.47	4712033.00	1388589.00	1013
	30.42	3262540.00	992510.00	2014
%18	النمو المركب للقيمة المضافة في الصناعات الصغيرة 1995- 2013			
%15	النمو المركب للقيمة المضافة في الصناعات الصغيرة 1995- 2014			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على ملحق 1 و2

2- الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة في الصناعة التحويلية لعدد المنشآت والعاملين والنمو المركب لها .

يمكن بيان موقع هذه الصناعات واهميتها في الاقتصاد الوطني من ناحية عدد المنشآت والتشغيل من خلال نسبة مساهمتها في الصناعة التحويلية ، فمن الجدول 3 يتبين بان الصناعات الصغيرة في عام1995 تشكل ما نسبته 98% من اجمالي منشآت الصناعة التحويلية ، اذ بلغ عددها 30948 منشاة من اصل 31577 منشاة ، اما نسبة التشغيل (عدد العاملين) فكان 36% من اجمالي فرص العمل (عدد العاملين) في الصناعة التحويلية ، حيث وفرت الصناعات الصغيرة 73220 فرصة عمل من اصل 203832 فرصة في الصناعة التحويلية ، كما يلاحظ من الجدول بان نسبة عدد المنشآت الصغيرة عام 2000 قد بلغت 99% من عدد المنشآت الصناعية التحويلية وبواقع 77167 منشاة ، اما مساهمتها في التشغيل فقد كانت 57.4% ، وبواقع 164579 فرصة عمل (عامل) ، وهذه النسبة تعد عالية حيث اكثر من نصف فرص العمل تعود الى الصناعات الصغيرة ، وفي عام 2005 يتبين من الجدول المذكور بان عدد المنشآت انخفض بشكل كبير ولجميع حجوم الصناعة مما جعل نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة في عدد المنشآت تكاد تكون بنفس مستوى السنوات السابقة فقد بلغت في هذا العام 95% ، اما من ناحية نسبة توفير فرص العمل فقد انخفضت لتبلغ 20% في عام 2005 ، وهذا يعود الى انخفاض عدد المنشآت بسبب ظروف الاحتلال للعراق عام

2003 وما آل اليه الوضع الامني والسياسي انعكس سلبا على الاقتصاد العراقي برمته ، وبعد التكيف النسبي للاقتصاد العراقي ومجاراته للواقع نشاهد في عام 2013 ارتفعت مساهمة الصناعات الصغيرة في عدد المنشآت لتصل الى 97% تقريبا ، اما نسبة مساهمة هذه الصناعات في التشغيل فقد بلغت 35.5% من مجموع العاملين في الصناعة التحويلية وبواقع 91959 فرصة عمل (عامل) من اصل 258525 ، اما عام 2014 وهو العام كما ذُكر سابقا التي لم تشمل المحافظات الاربعة بالإحصاءات بسبب الوضع الامني المعروف لذا اقتصر على (11) محافظة ، حيث يتبين بان عدد المنشآت في هذا العام ظل محافظا على المستوى السابق تقريبا وذلك بسبب انخفاض عدد المنشآت في الصناعة التحويلية لمختلف الحجوم ايضا ، وهذا ينطبق على الاهمية النسبية لعدد العاملين ايضا فقد بلغت 39% فهي ازدادت في الظاهر لكن في الحقيقة يعود الى انخفاض عدد العاملين في الصناعة التحويلية نتيجة عدم مشاركة المحافظات الاربعة في الاحصاءات ، اما معدل النمو السنوي المركب لعدد المنشآت فقد بلغ سالب (- 0.6%) للمدة 1995 - 2013 ، اما معدل النمو السنوي لعدد العاملين فقد كان 1.3% للمدة 1995 – 2013 ، واذا ما اخذنا معدل النمو للمدة 1995-2014 فإنها تكون اقل من ذلك ، نلاحظ بان عدد المنشآت طيلة مدة البحث لم يزدد بل تناقص وهذا يتبين من النسب المذكورة ، كذلك نسبة نمو عدد العاملين فإنها كانت بنسبة نمو قليلة كادت تتلاشى مع طول مدة البحث ، يلاحظ بان نسبة النمو المركب لم تؤخذ للمدة 1995 – 2014 بسبب عدم شمول المحافظات الاربع كما تم ذكره بإحصاءات عام 2014 .

جدول (3) الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة الى الصناعة التحويلية لعدد المنشآت والعاملين والنمو المركب لها

السنة	المؤشر	المنشآت الصناعية الصغيرة	الصناعات المتوسطة	الصناعات الكبيرة	الصناعة التحويلية	الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة
1995	1-عدد المنشآت 2-عدد العمال	30948 73220	125 1912	504 128700	31577 203832	%98 %36
2000	- عدد المنشآت 2- عدد العاملين	77167 164579	159 2275	639 119800	77965 286654	%99 %57.4
2005	1- عدد المنشآت 2- عدد العاملين	10088 36379	76 1397	452 142868	10616 180644	%95 %20
2013	- عدد المنشآت 2- عدد العاملين	27694 91959	226 3525	669 163041	28589 258525	97% 39%
2014	1- عدد المنشآت 2- عدد العاملين	21809 84272	120 1916	609 130487	22538 216675	%97 %39
معدل النمو السنوي المركب 2013-1995	1- عدد المنشآت 2- عدد العاملين	%0.6- %1.3				

المصدر: وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات .

1- المجموعة الاحصائية 1995- 1996 ، 2003 ، 2005 – 2006 للسنوات 1995 ، 2000 ، 2005 على التوالي .

2- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، احصاء المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2013 و 2014 .

3- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2013 و 2014 .

4- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2013 و 2014 .

♦ الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في ملحق (1) و (2)

المبحث الرابع : التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق حسب المحافظات (التوطن الصناعي) .

ان دراسة التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات يساعد على معرفة انتشارها في العراق (توطنها) والكشف عن بعض مواقع القوة والضعف في الصناعات الصغيرة لمحافظات العراق وبالتالي معالجة وتطويرما يستوجب معالجته وتطويره ، وقد تمَّ دراسة هذه الصناعات ومقارنة بعض مؤشراتها المهمة لعدد المنشآت والعمال وقيمة الانتاج على مستوى المحافظات في العراق من خلال الملحق 3 وكالاتي :

1- تحليل المؤشرات للصناعات الصغيرة حسب المحافظات لعام 1995 .

أ- مؤشر عدد المنشآت : ان مؤشر عدد المنشآت يعد من المؤشرات المهمة حيث يبين اسباب التوطن الصناعي ، ففي هذا العام يتبين بان اعلى خمسة محافظات لهذ المؤشر هي محافظة (بغداد والبصرة والنجف وبابل وكركوك) ، وقد بلغ عدد المنشآت فيها (8209 و4148 و 3363 و 3340 و 1626) منشاة وعلى التوالي ، وهذا يتبين من خلال الاهمية النسبية لهذه المحافظات ، فقد بلغت على التوالي (25.7% و13% و 10.5% و 10.5% و 5%) ، ويتبين بان محافظة بغداد تشكل النسبة الاكبر بين النسب تليها محافظة البصرة ، وقد يرجع سبب ذلك الى كون بغداد تتمتع بكثافة سكانية عالية اضافة كونها العاصمة التي جعل منها المركز الاقتصادي للعراق ، كما هو الحال لمحافظة البصرة كونها تتمتع بنشاط اقتصادي لأنها الميناء الوحيد للعراق اضافة الى وجود البترول فيها والذي جعلها محط انظار الموردين والمصدرين ، كل ذلك جعل منها محافظة تتمتع بالمرتبة الثانية بعد بغداد ، كذلك تأتي محافظة النجف بالمرتبة الثالثة وذلك بسبب مكانتها الدينية المعروفة ، اما المحافظات التي تلي هذه المجموعة فه (القادسية والانبار وذي قار ونينوى) ، بلغت عدد المنشآت فيها (1510 و 1309 و 1234 و 1208) منشاة وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة على التوالي 4.7% و 4% و 3.85 و 3.8% ، وكانت المحافظات الاقل اهمية هي محافظة (المثنى وكربلاء وميسان) وبلغت على التوالي (853 و 817 و 367) منشاة ، وبنسبة مساهمة 2.6% و 2.5% و 1%.

ب- مؤشر عدد العاملين : كانت المحافظات الخمسة الاولى لهذا المؤشر هي محافظة (بغداد ، والبصرة وبابل و والنجف و ديالى) ، وكان عدد العاملين (25469 و 9112 و 7059 و 5094 و3519) عامل وعلى التوالي ،وكانت بنسبة مساهمة لكل محافظة الى مجموع العاملين في هذه الصناعات (34.3% و12.3% و9.5% و6.8% و4.7%) وعلى التوالي ، تليها محافظة

(الانبار وواسط و كركوك و نينوى) ، وقد بلغ عدد العاملين فيها (3303 و3230 و3212 و2991) وبنسبة مساهمة (4.4% و4.3% و 4.3% و 4%) على التوالي ، وهي نسب متقاربة للمحافظات الاربعة ، اما اوطأ مشاركة لهذا المؤشر فكانت لمحافظة (ميسان و كربلاء و صلاح الدين) وبنسبة (1% و 2% و2.1%) على التوالي ، يُلاحظ هناك فرق كبير ما بين نسبة مساهمة المحافظات الخمسة الاولى وما بين المحافظات الثلاث الاخيرة .

جـ - مؤشر قيمة الانتاج : يلاحظ بان اعلى قيمة للإنتاج تساهم بها محافظة (بغداد و البصرة وبابل وديالى والانبار) وبقيمة (69897 و 15725 و 11252 و 10163 و 10032) مليون دينار على التوالي وبنسبة (43% و 9.6% و 6.9% و 6. 2% و 6%) على التوالي ، يتبين من نسبة المساهمة بان بغداد تساهم بنسبة كبيرة في قيمة الانتاج الكلي للصناعات الصغيرة ، ثم تلي هذه المجموعة محافظة (واسط والنجف وبابل و نينوى) ، حيث بلغت قيمة الانتاج فيها (8731 و 8191 و 5761 و 4384) دينار ، وبنسبة مساهمة بلغت (5.3% و5% و 3.5% و 2.7%) وعلى التوالي ، وكانت ادنى مساهمة لمحافظة (ميسان و كركوك و ذي قار وصلاح الدين) ، حيث بلغت قيمة الانتاج (467 و 2105 و 2341 و 2300) مليون دينار وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة بلغت (0.3% و 1.3% و 1.4% و 1.4%) ، وهي نسب منخفضة لا تستحق الذكر.

يتبين من الملحق 3 لعام 1995 بان محافظة بغداد والبصرة كانت لها الصدارة في عدد المنشآت ، كما انها حافظت على صدارتها لمؤشر عدد العاملين وقيمة الانتاج ، اما النجف فكانت في المرتبة الثالثة في عدد المنشآت لكنها احتلت المرتبة الرابعة بمؤشر عدد العاملين والمرتبة السادسة في قيمة الانتاج ، كما جاءت محافظة بابل في المرتبة الرابعة بعدد المنشآت والمرتبة الثالثة بعدد العاملين وقيمة الانتاج ، اما محافظة كركوك فكانت في المرتبة الخامسة بعدد المنشآت .

2- تحليل المؤشرات للصناعات الصغيرة حسب المحافظات لعام 2004 .

أ- مؤشر عدد المنشآت : من خلال استقراء الملحق 3 يتبين بان المحافظات التي كانت متصدرة في عام 1995 قد تراجعت ولجميع المؤشرات ، فكانت محافظة (نينوى و بغداد و بابل و النجف و القادسية) وبالترتيب وبواقع (2490 و 2138 و 1618 و 1389 و 1222) منشاة لكل محافظة وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة لكل محافظة في مجموع عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (14% و 12% و 9% و 7.9% و 7%) وعلى التوالي ، تليها محافظة (البصرة و ديالى و ميسان) وبواقع (1155 و 1134 و 1048) منشاة لكل محافظة وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة (6.5% و 6.4% و 6%) ، اما ادنى مساهمة فقد كانت لمحافظة (الانبار و المثنى و كركوك) ، حيث بلغت (142 و 680 و 807) منشاة وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة بلغت (0.8% و 3.8% و 4.6%) وعلى التوالي ، وهي نسب متدنية تدلل على ضعف التشغيل في هذه الصناعات للمحافظات الثلاث .

ب- مؤشر عدد العاملين : كانت المحافظات التي تحتل الصدارة وعلى الترتيب هي محافظة (نينوى و بغداد والبصرة والنجف وبابل) ، حيث بلغ عدد العاملين لكل محافظة (11660 و 8476 و 95554 و 5150 و 5060) عامل وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة لكل محافظة من مجموع عدد العاملين الكلي في هذه الصناعات (18% و 13% و 8.6% و 8% و 7.8%) وعلى التوالي ، تليها محافظة (ديالى و صلاح الدين و كركوك و كربلاء) ، فقد بلغ عدد العاملين فيها (4016 و 3429 و 3424 و 3416) عامل وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة 6.2% و 5.3% و 5.3% و5.3%) ، وعلى التوالي ، وكانت المحافظات المتدنية بهذا المؤشر هي محافظة

(الانبار و المثنى و واسط) ، وقد بلغ عدد العاملين فيها (365 و 2094 و 2570) عامل ، وبنسبة مساهمة بلغت (0.5% و 3.2% و 4%) .

جـ - مؤشر قيمة الانتاج : يتبين من الجدول بان اعلى خمسة محافظات في هذا المؤشر هي محافظة (نينوى ، وبغداد و النجف و ديالى و كركوك) ، فقد بلغت قيمة الانتاج فيها (127912 و 98579 و 72693 و 59819 و55687) مليون دينار وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة في الانتاج الكلي لمحافظات العراق لكل محافظة بلغت (17.8% و 13.7% و 10% و 8.3% و7.5%) وعلى التوالي ، يلاحظ من النسب بانَّها منسجمة من ناحية التدرج في قيمة النتاج وحسب ترتيب هذه المحافظات أي لا يوجد تفاوت كبير بينها في الانتاج ، كما كان في عام 1995 بين محافظة بغداد والبصرة ، تليها المحافظات وحسب الترتيب محافظة (بابل و كربلاء و صلاح الدين) ، حيث بلغت قيمة الانتاج لكل محافظة (48827 و 48107 و 44999) مليون دينار وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة (6.8% و 6.7% و 6.3 %) وعلى التوالي ، اما المحافظات الادنى في هذا المؤشر فكانت محافظة (الانبار و البصرة و وذي قار) ، فقد بلغت (2735 و 11013 و 21223) مليون دينار وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة (0.4% و 1.5% و 3%) وعلى التوالي .

3- تحليل المؤشرات للصناعات الصغيرة حسب المحافظات لعام 2013 : سيتم تحليل المؤشرات المدروسة على مستوى المحفظات لعام 2013 ليشمل كافة المحفظات العراقية باستثناء اقليم كردستان ، وذلك لعدم وجود احصائيا للمحفظات الاربعة المذكورة في صفحة 3 .

أ- **مؤشر عدد المنشآت :** يلاحظ من الملحق3 لهذا العام بان ترتيب المحافظات قد تغير كثيرا ليس لعدد المنشآت فحسب وانما لجميع المؤشرات ، فكانت المحافظات الخمسة الاولى لهذا المؤشر هي محافظة (بغداد وبابل وكربلاء والانبار ونينوى) ، فقد بلغت (4693 و 4398 و 3352 و 2794 و 1926) منشاة وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة لكل محافظة (17% و 12.6% و 12% و 10%) وعلى التوالي ، وان هذه النسب متقاربة من حيث الترتيب ومقبولة ويدلل على التوزيع المتوازن لهذه الصناعات في المحافظات الاولى باستثناء محافظة بغداد باعتبارها المركز الاداري والاقتصادي والسياسي ، تليها محافظة (النجف و البصرة و واسط و كركوك) ، وكان عدد منشاتها (1886 و 1731 و 1669 و 1507) منشاة وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة (6.8% و 6.2% و 6% و 5%) وعلى التوالي ، وهي مساهمات تكاد تكون متساوية ، حيث كلما كانت هذه المؤشرات متقاربة في احجامها يدلل على عدم الاختلال الهيكلي ، اما المحافظات المتدنية فهي محافظة (ميسان والمثنى وصلاح الدين) ، فقد بلغت (424 و 540 و 669) منشاة وعلى التوالي وتشكل نسب متدنية في عدد المنشآت الكلية .

ب- مؤشر **عدد العاملين :** اما مؤشر عدد العاملين يتبين بانه لا ينسجم مع ترتيب عدد المنشآت للمحافظات الخمسة الاولى باستثناء محافظة بغداد ، فكانت المحافظات الخمسة الاولى هي محافظة (بغداد و الانبار و بابل و كربلاء و النجف) ، حيث بلغ عدد العاملين في كل محافظة (14717 و 11279 و 10793 و 10256 و 6719) عامل وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة في عدد العمال الكلي لهذه الصناعات (16% و 12% و 11.7% و 11% و 7.3%) وعلى التوالي ، تليها محافظة (البصرة و نينوى و واسط و كركوك) ، فقد بلغ عدد العاملين فيها (6692 و 6547 و 5911 و 4611) وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة (7% و 9% و 6.4% و 5%) وعلى التوالي ، وادنى مساهمة لهذا المؤشر كانت في محافظة (ميسان والمثنى) بلغت (1252 و 1446) عامل وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة متدنية .

حـ ـ مؤشر قيمة الانتاج : نرى ان المحافظات الخمسة الاولى بقيمة الانتاج قد تغير ترتيبها بالنسبة لهذا المؤشر قياسا بالمؤشرين السابقين باستثناء محافظة النجف فقد سقطت من المرتبة الخامسة لتأخذ مكانها محافظة نينوى ، فكانت المحافظات الخمسة الاولى هي (بغداد و كربلاء و الانبار و بابل و نينوى) ، فقد بلغت قيمة الانتاج فيها (1121857 و 407708 و 315454 و 222040 و 211153) مليون دينار وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة في الانتاج الكلي (34% و 12.3% و 9.5% و 6.7% و 6.4%) وعلى التوالي ، يتبين بان محافظة بغداد تساهم بنسبة كبيرة بقيمة الانتاج تصل الى ثلث الانتاج الكلي ، تليها محافظة (النجف و البصرة و واسط و ذي قار) ، وكنت بقيمة انتاج (190180 و 159182 و 141125 و 131026) مليون دينار وعلى التوالي ، وبنسبة مساهمة بلغت (5.8% و 4.8% و 4.3% و 4%) وعلى التوالي ، اما ادنى نسبة مساهمة بقيمة النتاج فكانت لمحافظة (ميسان والمثنى و القادسية) ، حيث بلغت (0.7 و 0.9% و 1.4%) وعلى التوالي وهي نسب ضعيفة تدلل على ضعف الصناعات الصغيرة في هذه المحافظات .

خلاصة التحليل للملحق3 تبين بان المحافظات كانت غير مستقرة بنمو وحجم المؤشرات المدروسة ، وهذا قد يرجع الى عدم الاستجابة للسياسة والاصلاحات الاقتصادية اضافة للوضع الامني والسياسي الذي عصف بالبلد ، وما تعرض اليه العراق من احداث معروفة اثرت سلبا على الصناعة بشكلها العام والصناعات الصغيرة بشكل خاص ، رغم ذلك نرى بان محافظة بغداد ظلت مُحافِظة على مركز الصدارة إلّا قليلا عام 2004 ، كذلك محافظة النجف وبابل ظلت تحتل الصدارة ضمن المحافظات الخمسة الاولى باستثناء مؤشر قيمة الانتاج لعام 2004 لمحافظة بابل ومؤشر عدد المنشآت لمحافظة النجف في عام 2013 ، كما كانت محافظة البصرة في المرتبة الثانية عام 1995 تراجعت كثيرا عام 2004 و2013 ولجميع المؤشرات ، كما يلاحظ بان محافظة نينوى قد تطورت كثيرا ولجميع المؤشرات .

الاستنتاجات والتوصيات :

اولا : الاستنتاجات .

من كل ما تقدم توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات العامة والخاصة التي تفيد الصناعات الصغيرة في العراق وواقعها وهي كالاتي :

1- ان للصناعات الصغيرة دور فاعل على مستوى القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني ككل سواء في الدول النامية او الدول المتقدمة ، فمثلا اليابان يقدر عدد المشاريع الصغيرة فيها بـ (540) الف مشروع ، تنتج بحدود 55% من مجموع القيمة المضافة في الصناعة ككل ، وتشغل 71% من العمالة ، والدول النامية حيث تقدر منظمة اليونيدو المشاريع الصغيرة بـ 90% من المؤسسات العاملة في الدول النامية .

2- لم يحدد في العراق الحد الاعلى لراس المال المستثمر في هذه الصناعات منذ عام 1983 ، والذي حدد آنذاك بـ (100000) دينار ، والذي اصبح هذا المبلغ في الوقت الحاضر لا يجاري الواقع الاقتصادي والمالي .

3- تبين بان انتاجية العمل كانت باتجاهها العام تتزايد بشكل مضطرد الّا لبعض السنوات ، حتى بلغت اعلى قيمة لها عام 2010 و2013 ، ثم عادت لتنخفض للمحافظات الـ (11) فكانت 22.84 دينار ، على عكس انتاجية الاجور فقد تراجعت كثيرا ، فقد بلغت عام 26.89 دينار عام 1995 ، ثم استمرت بالهبوط طيلة مدة الدراسة حتى بلغت ادنى قيمة لها عام 2011 و 2012 و2013 ، وللمحافظات الـ (11) بلغت 7.4 دينار.

4- تبين بان درجة التصنيع كانت 57.3% عام 1995 ثم انخفضت عام 1996 الى 42.2% بعدها اخذت بالتزايد حتى وصلت اعلى قيمة لها عام 2004 ، ثم اخذت بالهبوط حتى بلغت عام 2013 نفس ما كانت عليه عام 1995 وهي النسبة 57%، عموما ان الصناعات الصغيرة استطاعت ان تستغل مستلزمات الانتاج بشكل جيد لتخلق منتجات جديدة ذات قيمة تفوق قيمة المستلزمات والسلع الوسيطة بشكل مقبول .

5- بلغت الاهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات الصغيرة في للصناعة التحويلية 89.9% عام 1995، ثم انخفضت الى 29.47% و 30.42 % عام 2013 و2014 على التوالي ، . وهذا يعني بان مشاركة هذه الصناعات في نسبة مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية لم تتطور وتنمو رغم القروض والقوانين الراعية والخطط الموضوعة للصناعات الصغيرة ، لكن حققت هذه الصناعات نمو مركب في القيمة المضافة بلغ 18% للمدة 1995- 2013 ، و15% للمدة 2014 ، كما تبين بان النمو السنوي المركب للقيمة المضافة للسنوات المشار اليها كان غير مستقر صعودا ونزولا .

6- عدم ثبات مساهمة منشآت الصناعات الصغيرة في التشغيل ، فقد بلغت اعلى نسبة 57.4% من مجموع الايدي العاملة في الصناعة التحويلية لعام 2000 ، ثم انخفضت هذه النسبة لبقية السنوات لتبلغ اوطأ مساهمة لها عام 2005 فقد بلغت 20% ، وبواقع نمو سنوي مركب 1.3% وهي نسبة نمو ضعيفة لمدة الدراسة والبالغة 20 سنة ، عموما للصناعات الصغيرة دور واضح في توفير فرص العمل لكنها ليست كما ينبغي .

7- انخفاض عدد المنشآت من 30948 منشأة في عام 1995 الى27694 و21809 منشاة لعام 2013 و2014 على التوالي وبواقع نمو سنوي مركب سالب (-0.6 %) ، وهذا ما يثبت فرضية البحث بان عدد منشات الصناعات الصغيرة لم تتطور عدديا رغم السياسات والتشريعات الصادرة والمشجعة . وكانت نسبة مساهمتها في عدد منشات القطاع الصناعي ككل ثابتة طيلة مدة البحث ، كما ان هناك اختلال بنيوي بين المحافظات في الصناعات الصغيرة في العراق ، فقد شكلت المحافظات الاربعة الاولى ما نسبته 25.7% و13% و 10.5% و 10.5% من عدد المنشآت الكلي لهذه الصناعة ، اما المحافظات الاخيرة في هذه الاهمية فكانت تشكل ما نسبته 2.6% و 2.5% و 1% وهذا يدلل على تباين كبير بين المحافظات في هذا المؤشر ، وظل هذا الاختلال البنيوي بين المحافظات المتصدرة والاخيرة لمؤشر عدد المنشآت وعدد العاملين وقيمة الانتاج لسنة 2004 و2013 .

ثانيا : التوصيات .

1- اعادة النظر بموجب دراسات اقتصادية لوضع معايير تحدد مفهوم وتعريف الصناعات الصغيرة في العراق تجاري الوضع الاقتصادي والمالي ومستوى الاسعار وعدد سكان العراق ، حيث المعايير السابقة ثمانينيات القرن الماضي واصبحت لا تجاري الوضع الاقتصادي الراهن .

2- ضرورة الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات تخص هذه الصناعة بشكل خاص والصناعة ككل بشكل عام سنويا وبدون انقطاع لبعض السنوات ، وذلك ليتمكن الباحث والجهات المسؤولة معرفة التطور في مؤشرات هذه الصناعة من خلال دراستها وبالتالي تجاوز الخلل والاخفاق الذي قد يحصل .

3- تشكيل مؤسسة على مستوى العراق تعنى بشؤون ومتابعة الصناعات الصغيرة ولها فروع في كافة المحافظات وهي ما تسمى بـ (حاضنات الاعمال) ، حيث تنبثق من هذه المؤسسة لجان ذات

اختصاص ، ومنها لجنة تعنى بالاطلاع على متابعة تجارب دول العالم الرائدة في هذا المجال للاستفادة من تجاربهم .

4- تفعيل دور الرقابة والسيطرة لضمان جودة المُنتَج بشكل لا يسمح باستغلال هذه الصناعات من قبل بعض الجهات بحجة تطبيق النظام والسيطرة النوعية .

5- لا يمكن اقامة اقتصاد مستقر وصناعة مزدهرة بدون توفير الامن والاستقرار السياسي وتوحيد الرؤى في بناء اقتصاد البلد ، فتوفير ذلك هو الاساس لبناء قاعدة اقتصادية وصناعية رصينة تعتمد على المُتيسِر الوطني بالأساس ثم على المُستَورد الخارجي.

6- دعم الدولة لهذه الصناعات وحمايتها من المُستورَد الاجنبي وتوفير القروض الميسرة وسن التشريعات والقوانين الداعمة لهذه الصناعات جنبا الى جنب الصناعات الكبيرة كونها بعضها يكمل الاخرى ومتابعة تطبيق ذلك بشكل جدي من قبل مؤسسة حاضنات الاعمال

قائمة المصادر

- **المصادر العربية** :

اولا : الكتب

1- الحناوي ، حمدي ، 2006 ، تنظيم المشروعات الصغيرة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر .

2- العلي ، وجيه عبد الرسول ، 1983 ، الانتاجية ، مفهومها ، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت

3- هاشم ، جواد واخرون ، بدون تاريخ ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950 – 1970 ، ج[1] ، وزارة التخطيط .

4- سالم ، عماد عبد اللطيف ، 2001 ، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار – الوظائف – السياسات 1921-1990، بيت الحكمة ، بغداد .

5- ابو الفحم ، زياد ،2009 ، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي ، ثقافة للنشر والتوزيع ، ط[1] ، الامارات .

6- احمد ، فتحي السيد عبدة ، 2005 ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر .

7- عبد الكريم ، عبد العزيز مصطفى وطلال محمد كداوي ، 1999، تقييم المشاريع الاقتصادية – دراسة في تحليل وكفاءة الاداء ، ط2 ، جامعة الموصل .

8- جواد ، صائب ابراهيم ، 2011 ، اقتصاديات المشروع الصناعي ، ج[2] ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل .

ثانيا : الدراسات والبحوث

1- حرب ، بيان ، 2006 ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 22 ، العدد 2 .

2 - الاعظمي ، حميد فرج ، 2000 ، دراسة تقويمية لدور المصرفين الصناعي والزراعي التعاوني في التنمية الاقتصادية ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد 3 .

ثالثا : الرسائل والاطاريح

1- نوفل ، محمد جمال محمد ، 2006 ، العوامل المؤثرة على انتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة في ادارة الاعمال

2- محمد ، عمر خلف فزع ، 2011 ، دور القروض الصغيرة في تمويل التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة الى تجربة العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار .

3- الشكري ، ميامي صلال صاحب ، 2006 ، واقع الصناعات الصغيرة في العراق وهيكليتها مع اشارة خاصة الى محافظة الديوانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية .

4- العزاوي ، رسول احمد خليف ، 2015 ، دور المشروعات الصغيرة في المساهمة في معالجة مشكلة البطالة في العراق ، رسالة دبلوم عالي غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .

5- - البدري ، صلاح عامر ابو هونة ، 2010 ، تقييم استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة ، دراسة تحليلية للمدة 1990- 2009 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية .

رابعا : التقارير والاحصاءات

1- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الصناعي ، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص ، لسنة 2013 ، 2014 .

2- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، نتائج الاحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2011 ،2013 ، 2014 .

3- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة ، للسنوات 1995- 1997 ، 1999 – 2007 ،2008 – 2011 ، 2012 – 2014 .

4-وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية . 1984 ، 1995- 1996 ، 1998- 1999 ، 2000 ، 2008- 2009 ، 2012- 2013

5- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا ، 2001 ، القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من اجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الاسكوا .

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2013 ،

خامسا : شبكة الانترنيت العالمية

1- منصور ، توفيق عبد الرحيم ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة

tewfikmansour.net/2008/12/7921 .

2 - الصوص ، سمير زهير ، 2010 ، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة wwwmicrofinancegateway.org`files_.

3- library.iugaza.edu.ps`browse_thesis.

4- الاسرج ، حسين عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية http:// mpra.ub.uni-muechen.de /22300/ .

5- الشركة العراقية للكفالات المصرفية . www.icbg-iq.com

6- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،2014 www.icfsme.com .

سادسا : المصادر الاجنبية

1- P.Green and Richard Jerome ,2007,Entrepreneurial small Business,M_c Graw-Hill,Newyork, USA.

2- Toyin Ajibade Adisa,Issa Abdulraheem,Chima Mordi,2014,The Characteries and Challenges of small Businesses In Africa ;Exploratory Study OF Nigerian,voll.111,p 4-5 .

ملحق (1) المتغيرات الاقتصادية للصناعات الصغيرة في العراق للمدة 1995 – 2014

(مليون دينار)

ت	السنة	عدد المنشآت	عدد العمال	قيمة الانتاج (م .د)	قيمة مستلزمات الانتاج (م.د) *	الاجور والمزايا (م.د)
1	1995	30948	73220.00	162447.1	93091.4	6040.9
2	1996	31439	76666.00	144491.9	61006.6	6683.3
3	1997	31040	71353.00	129558.4	60478.0	7392.9
4	1998	25136	56121.00	113723.6	54067.6	7150.2
5	1999	29467	62331.00	145357.0	72347.0	9624.9
6	2000	77167	164579.00	482235.7	226464.3	44251.1
7	2001	69090	42724.00	469607.9	234176.0	33657.9
8	2002	_	–	–	–	–
9	2003	17929	50207.00	413729.8	219855.7	31367.0
10	2004	17599	64338.00	815977.8	513071.5	67704.1
11	2005	10088	36379.00	658655.3	382254.2	55809.5
12	2006	11620	46494.00	1103756.7	617095.6	76709.7
13	2007	13406	53679.00	812441.1	467189.7	96328.62
14	2008	_	–	–	–	–
15	2009	10289	27780.00	815953.5	389231.2	65109.0
16	2010	11131	36898.00	1556336.0	569746.8	105979.2
17	2011	47281	145385.00	3896267.4	1964921.4	406615.6
18	2012	43669	146210.00	4567102.0	2066295.0	485558.0
19	2013	27694	91959.00	3289710.0	1901121.0	339409.0
20	2014	21809	84272.00	1924980.0	932470.0	259762.0

المصدر : 1- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية 1995-1996، 2000، 2008- 2009 للسنوات 1995، 1996، 2007 -1997 على التوالي .

2 - وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشآت الصغيرة للقطاع الخاص لسنة 2013 ، 2014 للسنوات 2009 – 2014 .

* - تم احتساب قيمة مستلزمات الانتاج بطرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج

ملحق(2) يبين قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة* للصناعات المتوسطة والكبيرة

(مليون دينار)

الصناعات المتوسطة♦			الصناعات الكبيرة♦♦		
السنة	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة
1995	5532.5	4527.5	1005.00	25010.4	17967.4	7043.00
1996	3038.1	2390.2	647.90	93678.6	15030.8	78647.80
1997	4790.0	3580.9	1209.10	146103.2	101501.8	44601.40
1998	9251.2	6117.6	3133.60	244438.2	143117.7	101320.50
1999	13206.6	7804.0	5402.60	476170	244881.9	231288.10
2000	14513.7	10204.3	4309.40	644678.7	385615.8	259062.90
2001	21992.3	16937.5	5054.80	875516.2	463124.8	412391.40
2002						
2003	11801.3	7210.2	4591.10	463945.2	293353.2	170592.00
2004	23670.8	17572.9	6097.90	870779.6	464456.3	406323.30
2005	24348.6	16342.6	8006.00	1143958	614027.9	529930.10
2006	19515.7	9299.0	10216.70	1669398.5	811660.5	857738.00
2007	18468.7	11444.5	7024.20	1816381.8	828597.8	987784.00
2008						
2009	18523.7	10779.8	7743.90	3716182	1559747	2156435.00
2010	29081.5	14037.0	15044.50	4101419	2006223	2095196.00
2011	123134.7	65852.0	57282.70	4280214	2101084	2179130.00
2012	187200	108200	79000.00	4677149	2282918	2394231.00
2013	240800	143400	97400.00	6097266	2871222	3226044.00
2014	115500	64200	51300.00	4251851	2033121	2218730.00

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة اسفل الجدول

♦ وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية 1998- 1999 ، 2008- 2009 ، 2012 – 2013 ، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة للسنوات 1995- 1997 ، 1999 – 2007 ،2008 – 2011 ، 2012 – 2014 .

♦♦ وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية 1998 – 1999 ، 2004 ، 2005 – 2006 ، 2008 – 2009 ،

♦♦ وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، نتائج الاحصاء للمنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2011 ،2013 ، 2014 للسنوات 1995 - 1998 ، 1999 – 2002 ، 2003 ، 2004 – 2008 ، 2009 – 2010 ، 2011 – 2014 ،

ملحق (3) يبين التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق حسب المحافظات

السنة	1995						السنة	2004						السنة	2013					
المحافظة	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	قيمة الانتاج (م . د)	%	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	قيمة الانتاج (م . د)	%	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	قيمة الانتاج (م . د)	%
نينوى	1208	%3.8	2991	%4	4384	%2.7	2490	%14	11660	%18	127912	%17.8	1926	6.9%	6547	9%	211153	6.4%
صلاح الدين	1020	%3.2	1606	%2.1	2300	%1.4	968	%5.5	3429	%5.3	44999	%6.3	669	2.4%	2455	2.6%	108052	3.2%
كركوك	1626	%5	3212	%4.3	2105	%1.3	807	%4.6	3424	%5.3	53687	%7.5	1407	5%	4611	5%	103316	3%
ديالى	1941	%6	3519	%4.7	10163	%6.2	1134	%6.4	4016	%6.2	59819	%8.3	1061	3.8%	3717	4%	79352	2.4%
بغداد	8209	25.7 %	25469	34.3 %	69897	%43	2138	%12	8476	%13	98579	%13.7	4693	17%	14717	16%	1121857	34%
الانبار	1309	%4	3303	%4.4	10032	% 6	142	%0.8	365	%0.5	2735	%0.4	2794	10%	11279	12%	315454	9.5%
بابل	3340	10.5 %	7059	%9.5	11252	%6.9	1618	%9	5060	%7.8	48827	%6.8	3498	12.6 %	10793	11.7%	222040	6.75
كربلاء	817	%2.5	1515	%2	5761	%3.5	930	%5.2	3416	%5.3	48107	%6.7	3352	12%	10256	11%	407708	12.3%
النجف	3363	10.5 %	5094	%6.8	8191	%5	1389	%7.9	5150	%8	72693	%10	1886	6.8%	6719	7.3%	190180	5.8%
القادسية	1510	%4.7	2675	%3.6	6974	%4.3	1222	%7	3342	%5	32187	%4.5	910	3.3%	2291	2.5%	45809	1.4%
المثنى	853	%2.7	2255	%3	4123	%2.5	680	%3.8	2094	%3.2	29426	%4	540	1.9%	1446	1.5%	28701	0.8%
ذي قار	1234	%3.8	2317	%3.1	2341	%1.4	1022	%5.8	2929	%4.5	21223	%3	1134	4%	3373	3.6%	131026	4%
واسط	1003	%3.1	3230	%4.3	8731	%5.3	856	%4.8	2570	%4	30124	%4.2	1669	6%	5911	6.4%	141125	4.3%
ميسان	367	%1.1	773	%1	467	%0.3	1048	%6	2853	%4.4	35525	%5	424	1.5%	1252	%1.3	24751	%0.7
البصرة	4148	%13	9112	12.3 %	15725	%9.6	1155	%6.5	5554	%8.6	11013	%1.5	1731	6.2%	6692	7%	159182	4.8%
المجموع	31948	%	74130	%	162446	%	17599	%	64338	%	716856	**%**	27694	100%	92059	100%	3289706	100%

المصدر : 1- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية 1995 – 1996 ، 2005 – 2006

2- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنة ، 2004 ، 2013 على التوالي